هذه رسالة جليلة جميلة في بيان
الحاصل بالمصدر تاليف شيخنا واستاذنا
السيد المحقق والسند المدقق خاتمة
المتاخرين مولانا السيد محمد امين البخاري
ثم المكي الشهير بامير بادشاه
تغمده الله برحمته واسكنه
فسيح جنته بمحمد واله
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

www.alabdulgader.com

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحان من حصل بمصدر تكوينه الافعال والآثار، وظهر بتأثير قدرته الاكوان في الاطوار، والصلوة والسلام على نبيه المختار، وعلى آله واصحابه الاخيار، وبعد فهذه رسالة في بيان الحاصل بالمصدر الذي هو من مطارح الانظار، نقل الفاضل المشهور حسن حلبي في حاشية المطول عن بعض الافاضل عند قول المحقق التفتازاني في تفسير التعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ما حاصله ان صيغ المصادر تستعمل حقيقة في اصل النسبة وتسمى مصدرا ومجازا في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق مصنوعة او حسية للفاعل في اللازم كالمتحركية وله وللمفعول في المتعدي كالعالمية والمعلومية وان مرجعها في المصدر المتعدي قد يكون مبنيا للفاعل وقد يكون مبنيا للمفعول فنتائج بعضون بهما المصيبين التي تسمى معانيا الحاصل بالمصدر واستعمال المصدر في الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه لانه لو كان استعمالا فيه على سبيل الحقيقة كان كل مصدر متعددا مشتركا ولا قائل به انتهى وصرح السيد السند بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر اي الاثر لا المصدر الذي هو التاثير واطلاق المصدر على المفعول المطلق ضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التاثير والاثر انتهى

ومقتضى

واستعماله فيه لا على سبيل الحقيقة والا كان كل

هو هو التاثير الذي

على قدس سره

منه

ومقتضى كلام السيد وقد صرح به غيره على ما سيأتي ان صيغ الفعول المطلق التي هي صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والالجاء والتجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود امارة الحقيقة من تبادر معناه من غير قاحة الى القرينة وقد صرح المحقق الرضي في وجه تقديمه على سائر المفاعيل حيث قال لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه به صار فاعلا هذا وانت خبير بانه لا يعقل في مثل الحسن والموت تاثير وايجاد منه فان قبل المراد بيان حقيقته مطلقا فلنا مقام التعريف يابى عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التاثير وان كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التاثير والاثر فلزم وجود التاثير والاثر في كل مصدر جاء منه فعل فالوجه ان يقال اريد بالتاثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه واذا تمهد هذا فنقول ان اراد الفاضل المذكور باصل النسبة في مسمى لفظ المصدر اعني مرض در التاثير موافقا

للسيد على ان تكون اضافة الاصل اليه بيانيه لايكون مخالفته
للقوم الا في حصر ما وضعت له صيغ المصادر في التاثير لما عرفت من
كونها حقيقة في التاثير والاثر وان اراد طرف النسبة اعني الحدث
الذي اوجده الفاعل فان تاثيره نسبة بينه وبين ذلك الحدث
على ان تكون الاضافة لاميه لزم مخالفته في مسمى لفظ المصدر
ايضا واما تفسيره الحاصل بالمصدر بالهيئة التي عيني بها المصدر
المبني للفاعل والمفعول ففيه مخالفة للمحققين ايضا لانها
تحصل بالحدث الذي فسر السيد الحاصل بالمصدر به فهما
متغايران بالذات فان العالمية مثلا انما تحصل بسبب العلم
لان معناه كونه بحيث قام به العلم ولاشك في كونه غير
العلم **لايقال** لم لا يجوز ان يكون مراد السيد بالحدث الذي
عبر عنه بالاثر تلك الهيئة فان الحدث هو المعنى القائم بالغير
وهي كذلك **لانا نقول** قد صرح المحقق الرضي ان المفعول
المطلق الذي هو عبارة عنه ما اوجده فاعل الفعل ولا حاجة
بنا اليه صار فاعلا وهي ليست كذلك فان ضاربية زيد
في ضرب زيد لاحل صدور الضرب منه وقيامه به وكونه ضاربا
امر يعتبره العقل بعد صدور الضرب منه وصيرورته
فاعلا ثم انكاره لما هو المشهور بين المحققين من ان بنا المصدر
تارة للفاعل وتارة للمفعول وحمله على التسامح ليس بسديد

ايضا لان علامة الحقيقة تبادر المعنى من اللفظ من غير حاجة الى
القرينة وهي موجودة هنا كما في الالفاظ المشتركة **وقوله**
ولا قايل بحدان اراد به عدم النقل عن المتقدمين فالنقل غير
لازم وان اراد نقل عدم الاشتراك فليأت بما يحصل به الفكاك
وما ذكره مولانا عصام الدين في شرحه على الكافية ما يدل
على انكاره المصدر المبني للمفعول من قوله اذ لو كان لم يكن الفعل
المجهول على طريقة الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة
القيام الا ان المعروف طريق قيام المصدر المبني للفاعل المجهول
طريق قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل
والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة
الوقوع على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبني للمفعول
من عدم الفرق بين المعنى المصدري الحاصل بالحاق البا المصدرية
ووضع اللفظ للمعنى المصدري والاول عام كالضاربية والمضروبية
لا شبهة بخلاف الثاني اعني **فيه بحث** اذ الملازمة
في قوله لو كان اي ممنوعة لجواز بنا المصدر للمفعول من غير جزئه
من الفعل وعدمها لا يستلزم عدمه لعدم انحصار فايدة اعتبار
فيها على ان المحقق الرضي فسر طريقة القيام بان لا تغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل فكيف تكون اسناد المجهول على
تقدير جزئية المبني للمفعول منه على طريقة القيام وقد عبر اليه

اي تحقق

عبر انه قوله تسميه مبنى على كون المجهول موضوعا للنسبة وقوع
ما هو صفة للفاعل على المفعول لا لنسبة قيام المبنى للمفعول به
والا لسوى بين المعروف والمجهول في كونهما على طريقة القيام
لان اسناد المجهول على طرز قيام المبنى للمفعول كما ان اسناد
المعروف على طرز ما هو قيام للفاعل فحاصل كلامه انه لو وضع
المجهول ايضا لنسبة القيام لما كان لتخصيص طريقة قيام
الفعل باحد الاسنادين وجه **ولك ان تقول** قيام ما هو
مبنى للمفعول ووقوع ما هو مبنى للفاعل متلازمان وكان مقتضى
الظاهر بناء على جزئية المبنى للمفعول من الفعل المجهول ان يغير
اسناده على طريقة القيام ايضا لكنهم عدلوا عنه الى لازمه
اظهارا للفرق بين الاسنادين في مقام التعريف ولا
بعد في مثل هذا وسيجي ما هو التحقيق في الجواب
ولا يخفى عليك ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين في مصطلح
القوم واعتبارانهم اولى من اتباع غيره اذ لم تكن الحجة قاطعة
صارفة عنان العناية نحوه فالعمدة في تحقيق معنى صيغ
المصادر والحاصل بالمصدر ولفظ المصدر وكون المصدر مبنيا
للفاعل والمفعول على ما هو المشهور بين النحوك ولا تشتهي سلم
ما ليس يجري ان يتلقى بالقبول **ثم ان الحاصل** بالمصدر الذي
هو المفعول المطلق المفسر بالحدث والاثر قد يكون قائما بالفاعل

حقيقة

حقيقة كما في ظرف زيد وقد يكون قائما بالفاعل وغيره كما في الامور
النسبية كالقرب والبعد او بالفاعل والمفعول كما في المصدر المتعدي
على ما حققه الرضي وممن صرح بان الحاصل بالمصدر هو الاثر دون
التاثير والتاثر العلامة شارح مختصر ابن الحاجب في الاصول
وذكر الشارح المحقق الفاضل عضد في جواب المعتزلة عن
استدلالهم على ان اسم الفاعل قد يشتق للشئ باعتبار فعل حاصل
لغيره بانه ثبت قاتل وضارب والقتل والضرب حاصلان في المقتول
والمضروب انه لا نسلم ان مبدأ الاشتقاق هو الاثر بل التاثير
ذلك الاثر وهو قائم بفاعلها انتهى **وفيه تسليم** كون الاثر
الذي هو الحاصل قائما بالمفعول **ويمكن حمله** على ما حققه
الرضي في الافعال المتعدية من ان الاثر قد يقوم بالفاعل والمفعول
كالضرب القائم بالضارب والمضروب من حيث صدوره عن احدهما
ووقوعه على الآخر **ونقل في حاشيته** على شرح المختصر ان
الاتحاد الخارجي بين التاثير والاثر على ما هو رأي الاشاعرة
لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل
من الشمس في البيت امر موجود لكن اذا نسب الى الشمس
يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى
وكانه اراد بالاتحاد الخارجي انه لم يتحقق في الاضاءة
والاستضاءة في الخارج امر زايد على الضوء والا لما يصح الحكم

بان السبد التي هي من الامور الاعتبارية هي عين الموجود الخارجي
والله تعالى اعلم **وفي التوضيح** الفعل يراد به المعنى الذي
وضع المصدر بازائه ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه
اذا تحرك زيد فقد قام الحركة فان اريد بالحركة الحالة التي
تكون للمتحرك في اي جزء تفرض من اجزاء المسافة فهي المعنى الثاني
وان اريد بها انتقاع تلك الحالة فهو المعنى الاول وله المعنى الثاني
موجود في الخارج اما الاول فلم يعتبره العقل ولا وجود له
في الخارج انتهى **وفي التلويح** ان كثيرا من المصادر مما يحصل
به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة
هي القيام او تحرك فحصل له حالة هي الحركة فلفظ الفعل
وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ذلك
الامر وهو المعنى المصدري ويسمى تاثيرا كاحداث الحركة وايجادها
في ذات الموضع والمحدث بانه متحرك لا كايقاع الحركة في جسم
اخر حتى يكون تحريكا وكايقاعه القيام والقعود في ذاته وقد
يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو المعنى
الحاصل من المصدر ويكون وصفا كالقيام او كيفية كالحرارة
انتهى **وفي شرح العقايد** للمحقق التفتازاني ان قلنا
افعال العباد مخلوقة لله تعالى او للعبد لم يرد بالفعل المعنى
المصدري الذي هو الايجاد والايقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو

متعلق

متعلق الايجاد والايقاع اعني ما يشاهد من الحركة والسكنات
وعن بعض الافاضل في حاشية الشرح المذكور اطلاق
المصدر على نفس الاحداث وعلى الهيئة الحاصلة شايع
فيما بينهم واطلاق المصدر على كل منهما حقيقة انتهى **وقد**
اطنبنا عليك في نقل عبارات المحققين لتكون فيما نحن
نصدد بيانه على اليقين **وتلخيص الكلام** في هذا المقام
ان الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لابد هناك من
حصول اثر عيني او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة
واقع على المفعول بتاثير من الفاعل او غيره قايم من حيث
الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت
الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث
قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا
نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث
وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني
للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل
بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد
يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر
المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من
المجهول اعتبار الكونين في مفهومهما فمعنى ضرب زيد كونه

بحيث قام به الضرب ومعنى ضُرِبَ زيد كونه بحيث وقع عليه
الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعروف وكونه
بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من
له تامل صادق وانصاف باهل العلم لائق فلا يتجه ان
المصدر المبني للمفعول اذا كان جزأ من المجهول
كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار
قيام الكونين في مفهومي المعروف والمجهول وقد تبين
ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن
حيث الوقوع في الثاني فأنى يتحقق طريقة القيام فيه
واما الفعل اللازم فلا يتحقق الا المصدر المبني للفاعل
والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول
ويستعمل مجازا في الفاعل والله تعالى اعلم

تمت الرسالة الجليلة والعظيمة الجميلة لاستاذنا
السيد المحقق والسند المدقق وحيد زمانه
وفريد اوانه مولانا الاستاذ محمد امين البخاري
الشهير بامير بادشاه المكي في بيان الحاصل
بالمصدر في سنة ٩٧٨ وكان الفراغ من نسخة
هذه النسخة صبيحة الاربعاء خامس شوال المبارك سنة ٩٨٣
على يد العبد الضعيف احمد بن محمد الخطيب بالحرم النبوي الشريف الشهير بالكفاحي